

## مواقف القوى الدولية والإقليمية من ثورات الربيع العربي وأثرها على النظام الإقليمي الشرق أوسطي (2010-2015)

عمر ياسين خضيرات\*

تاريخ الاستلام 2016/2/18

تاريخ القبول 2016/5/22

### ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مواقف القوى التقليدية الدولية ممثلة بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، ومواقف القوى الإقليمية ممثلة بإيران وتركيا وإسرائيل من ثورات الربيع العربي التي انطلقت أواخر 2010 وما زالت المنطقة تعيش تفاعلات هذه الثورات وارتدادها ولم تتوضح صورة المشهد حتى هذه اللحظة.

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي والمنهج المقارن عبر جمع المعلومات عن الحقائق والوقائع السياسية، ومن ثم تحليل تلك الحقائق والمعلومات وتفسيرها بهدف الوصول إلى استنتاجات تساعد في فهم مواقف القوى الدولية والإقليمية تجاه الثورات العربية.

خلصت الدراسة إلى أن التغييرات التي شهدتها وما زالت تشهدها بلدان الربيع العربي لن تقتصر على عملية التحول الديمقراطي لكل دولة على حدة، بل إن منطقة الشرق الأوسط لا تزال محط اهتمام القوى التقليدية الدولية والقوى الإقليمية البارزة، التي تسعى من خلال مواقفها من هذه الثورات للمشاركة في ترتيبات هذا النظام الإقليمي الجديد الذي ما زال في طور التشكيل.

كما خلصت هذه الدراسة إلى أن مواقف القوى الدولية التقليدية والقوى الإقليمية تجاه ثورات الربيع العربي تتوقف على مصالح هذه الدول، وليس وفق مصالح شعوب دول ثورات الربيع العربي، كما أن دخول دول ثورات الربيع العربي في مرحلة عدم الاستقرار والتراجع والصراعات لأسباب داخلية وخارجية سيجعل دور النظام العربي في النفوذ والهيمنة محدود الأثر لصالح الدول الإقليمية الأخرى المتمثلة في إيران وتركيا وإسرائيل.

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2017.

\* قسم العلوم السياسية، كلية إربد الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، إربد، الأردن.

## مقدمة:

شهد النظام الإقليمي الشرق أوسطي بعد ثورات الربيع العربي مرحلة غير مسبوقة من مظاهر التفكك والتجزئة التي تشهدها العديد من دول النظام. ولقد مثلت ثورات الربيع العربي تغييراً واضحاً في الخريطة والمنظومة العربية والشرق أوسطية ككل، حيث دخلت منطقة النظام منذ بداية ثورات الربيع العربي وحتى اللحظة مرحلة تغيير إستراتيجية، وما زالت المنطقة تعيش تفاعلات الثورات العربية وارتداداتها، سواء على الصعيد السياسي أم على الصعيد الجغرافي والديمقراطي<sup>(1)</sup>، وهو ما ينبئ بحتمية تغير هيكلية النظام الإقليمي للشرق الأوسط، وأدوار القوى الكبرى الفاعلة فيه، إيران وتركيا وإسرائيل والسعودية، التي تشكل الآن قلب أو محور هذا النظام. وخرائط التحالفات والصراعات التي تربط بين هذه القوى والدول العربية، وكذلك أنماط العلاقات والتفاعلات المحتملة بين النظام الفرعي العربي بداخله.

وقد تنامت علاقات مضطربة بين الأقاليم الفرعية للنظام الإقليمي الشرق أوسطي تشير إلى تحولات عميقة بجوهر النظام، وظهور ملامح تحول إستراتيجي في بنية الإقليم، عنوانه العريض، بداية معركة الاستقطاب المذهبي الإقليمي المسلح، وبداية حقبة من الصراعات الدولية على أرض الإقليم، واختفاء مبدأ حرمة التدخل في الشؤون الداخلية للدول، حيث بدأ التدخل العسكري رسمياً وفعالياً في سوريا واليمن. كما عمدت دول المحور المركزي في النظام الإقليمي الشرق أوسطي على استغلال وضع الثورات وسقوط أنظمة الحكم، في السعي لبناء علاقات أقوى مع النظم الجديدة، والتدخل من أجل دعم أطراف داخلية محددة.

وسوف يتوقف مستقبل الوضع بالنظام الإقليمي الشرق أوسطي على المسارات التي سيأخذها التحول السياسي الجاري في النظام الإقليمي العربي بعد الثورات، والفترة التي تأخذها حقبة عدم الاستقرار السياسي، وإمكانية انتقال دول ثورات الربيع العربي إلى الديمقراطية في حالة توافر شروط وقواعد الانتقال الديمقراطي وفي ظل صراعات الاستقطاب الحادة بين الأطراف والتيارات المختلفة المكونة للنظام الإقليمي الشرق أوسطي.

## أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من خلال كونها:

- 1- تساهم عملياً في تعميق الفهم لدى المهتمين بالشأن السياسي وصناع القرار في دول النظام الإقليمي العربي في التعرف على مدى ارتباط ثورات الربيع العربي بالنظام الإقليمي الشرق أوسطي والنظام الدولي تأثيراً وتأثراً، كون نجاح، أو فشل، هذه الثورات وطبيعة التطورات

الحاصلة واتجاهات تطورها مستقبلياً سيكون له تأثير في إعادة بناء وهيكل النظام الدولي الجديد.

2- توفر فرصة للمهتمين والمتابعين للشأن المحلي والإقليمي والدولي للاطلاع على الوصف التحليلي لمواقف القوى التقليدية والقوى الإقليمية من ثورات الربيع العربي للفترة (2010 - 2015)، في هذه المرحلة البالغة التعقيد والأهمية.

3- تبين حقيقة حجم التفاعلات الدولية في المنطقة العربية، المرشحة لإنتاج وقائع جديدة في الوضع الإقليمي الشرق أوسطي، وأثر ذلك على التوازن الإقليمي في النظام الشرق أوسطي، في حالة استمرار منظومة التفاعلات على حالها، كما تبين الدراسة الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، بالرغم مما قيل عن فقدان هذه الأهمية لصالح مناطق أخرى.

#### أهداف الدراسة:

1. رصد ملامح التغيير في النظام الإقليمي الشرق أوسطي نتيجة ثورات الربيع العربي.
2. استعراض مواقف القوى الفاعلة في النظام الإقليمي الشرق أوسطي، وهي الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا، الصين، تركيا، إيران، إسرائيل، من ثورات الربيع العربي.
3. رصد طبيعة العلاقات بين القوى الإقليمية داخل النظام الشرق أوسطي بسبب تأثير ثورات الربيع العربي.
4. مقارنة مواقف القوى الفاعلة في النظام الإقليمي الشرق أوسطي تجاه ثورات الربيع العربي.
5. قياس أثر القوى الدولية على ثورات الربيع العربي، وعلى منظومة النظام الإقليمي الشرق أوسطي.

#### فرضيات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أن مواقف القوى الإقليمية والدولية "كمتغير مستقل" تجاه ثورات الربيع العربي "كمتغير وسيط"، أثرت في بنية النظام الإقليمي الشرق أوسطي "كمتغير تابع".

واستناداً إلى تلك الفرضية تسعى الدراسة إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- 1- يعد النظام الإقليمي العربي نظاماً فرعياً في النظام الإقليمي الشرق أوسطي، وقد امتلك قدرة أكبر على التأثير في تفاعلات النظام الإقليم الشرق أوسطي بسبب ثورات الربيع العربي. وهو ما يجعل وجود علاقة طردية موجبة بين تفاعلات النظام الإقليمي العربي ودرجة تأثيرها في النظام الإقليمي الشرق أوسطي

2- وجود علاقة طردية موجبة بين ثورات الربيع العربي وضعف التماسك السياسي للنظام الإقليمي الشرق أوسطي، بسبب اختلال توزيع عناصر القوة داخل النظام الإقليمي الشرق أوسطي.

#### حدود الدراسة:

تم تحديد الفترة الزمنية للدراسة من عام 2010 - 2015 للأسباب التالية:

- 1- يعتبر عام 2010 نقطة تحول مهمة في تاريخ منطقة الشرق الأوسط، حيث شهد نهاية هذا العام وبداية عام 2011 تغييرات نوعية أدت إلى سقوط أنظمة حكم في ثلاث دول عربية هي تونس ومصر وليبيا، واليمن
- 2- ما زالت المنطقة تعيش تفاعلات الثورات العربية وارتداداتها، التي ظهرت بشكل مباشر في الحرب الأهلية في سوريا واليمن وليبيا، والانقلاب على الشرعية في مصر.
- 3- يعتبر عام 2015 نقطة تحول مهمة في تطور ثورات الربيع العربي، وتدخل القوى الدولية والإقليمية بشكل مباشر في رسم مسار الأحداث وخصوصا في سوريا واليمن.

#### منهجية الدراسة:

للتحقق من صحة فرضيات الدراسة، وللتعرف على أهمية الدراسة وأهدافها، تم استخدام المناهج التالية:

منهج تحليل النظم الإقليمية: يكتسب المنهج أهميته من كونه يهدف إلى الكشف عن الطبيعة الداخلية للعلاقات الدولية الإقليمية في النظام الشرق أوسطي، والتفاعلات التي تتم داخل بنية الإقليم، وسلوك القوى الدولية والإقليمية تجاه تلك التفاعلات.

المنهج المقارن: يكتسب المنهج أهميته من كونه يبين مواقف القوى الدولية والإقليمية تجاه الثورات العربية وأثرها على النظام الإقليمي الشرق أوسطي، والمقارنة بين تلك المواقف.

#### مفاهيم الدراسة:

النظام الإقليمي الشرق أوسطي: يتألف النظام الإقليمي الشرق أوسطي بصفة أساسية من مجمل الرقعة الجغرافية الفسيحة التي يقع فيها معظم الوطن العربي، وقسم من الجوار الإسلامي الشمالي والشرقي الممتد من الأناضول إلى حدود باكستان.

ثورات الربيع العربي: أطلق مصطلح الربيع بالمفهوم السياسي من جانب الدول الغربية على الثورات المناهضة للرؤساء وللحكومات العربية<sup>(2)</sup>.

## المبحث الأول: النظام الإقليمي الشرق أوسطي

### المطلب الأول: مفهوم النظام الإقليمي الشرق أوسطي:

يمكن القول أن النظام الإقليمي يشير إلى نوعية من العلاقات والتفاعلات بين مجموعة من الدول التي تقع داخل إقليم جغرافي واحد شريطة أن لا تقل عن ثلاث دول، وأن لا يكون لأي من الدولتين العظميين وجود بين الوحدات المكونة له<sup>(3)</sup>.

أما مفهوم الشرق أوسطي، فهو تعبير يراد به مجمل الرقعة الجغرافية الفسيحة التي يقع فيها معظم الوطن العربي، وقسم من الجوار الإسلامي الشمالي والشرقي الممتد من الأناضول إلى حدود باكستان، والتعبير في صورته الخارجية وصف جغرافي محايد ينتمي إلى ترسانة التعاريف الجغرافية الأوروبية (البريطانية تحديداً) التي تتخذ من أوروبا مركزاً ونقطة إطلاقاً لتعيين المواقع والاتجاهات الجغرافية<sup>(4)</sup>.

### المطلب الثاني: وحدات النظام الإقليمي الشرق أوسطي وحدوده:

يتكون النظام الإقليمي الشرق أوسطي من عدد من النظم الإقليمية الفرعية، هي، النظام الإقليمي العربي، والنظام الإقليمي الخليجي العربي- الفارسي، ونظام البحر الأحمر، وأخيراً النزاع العربي- الإسرائيلي<sup>(5)</sup>، فيما يرى آخرون أن النظام الإقليمي العربي أحد أبرز النظم الفرعية للنظام الشرق أوسطي، وينطبق الأمر على إيران التي تقع على طرف النظام الشرق أوسطي وفقاً لتصور لونارد بايندر<sup>(6)</sup>.

وتتباين المعايير التي تستخدم من جانب الباحثين لتحديد عضوية النظام الإقليمي الشرق أوسطي وحدوده بين مؤيد ومعارض، الأمر الذي يؤدي إلى إدخال، أو إخراج، دولة أو أكثر من عضوية النظام الإقليمي الشرق أوسطي<sup>(7)</sup>. وإذا كانت هناك بعض التحفظات على عضوية إيران وإسرائيل، وإلى حد ما تركيا، في هذا النظام، نظراً إلى انخفاض التجانس بينها وبين باقي فواعل النظام، يرى البعض أن النظام الشرق أوسطي هو، تصور أمريكي لخدمة مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، وكذلك النظر إلى المشروع على أنه محاولة لتمزيق المنطقة العربية، وفصل مشرقها عن مغربها وتفتيت النظام العربي، لا سيما أن فكرة النظام كانت من (شيمون بيريس) أحد أعمدة السياسة الإسرائيلية، حيث يرى أن الظروف مواتية لبناء شرق أوسط جديد خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والبدء في العملية السلمية، ويرى في طرحه للمشروع تحقيق أربعة أهداف جوهرية: الاستقرار السياسي، والأمن القومي، وإشاعة أجواء الديمقراطية، والتعاون الاقتصادي<sup>(8)</sup>.

وقد خلصت الأدبيات المتعلقة بدراسة النظم الإقليمية، إلى تحديد خمسة معايير يمكن الاستناد إليها في تحديد عضوية النظام الإقليمي وحدوده ، هي<sup>(9)</sup>:

1. وجود أكثر من ثلاث دول تشارك في عضوية النظام.
2. وجود درجة ملحوظة من التجانس الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.
3. تعلق النظام بمنطقة جغرافية معينة "الجوار الجغرافي".
4. دخول وحدات النظام في شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية بين الدول أعضاء النظام.
5. عدم وجود أي من الدولتين العظميين بين الوحدات المكونة له، إذ إن وجود إحدهما يربطه بالنظام الدولي مباشرة.

### المطلب الثالث: هيكلية النظام الإقليمي الشرق أوسطي:

المقصود بهيكلية النظام الإقليمي الشرق أوسطي هو التعرف على خصائص هذه الهيكلية باعتبارها محمدا رئيسا في تفاعلاته. فدرجة الاستقطاب داخل النظام وطبيعة عملية الحراك بين قطاعاته وداخلها تؤثر بدرجة كبيرة في تفاعلاته. وتكشف درجة الاستقطاب داخل النظام طبيعة أنماط القوة داخله، وهل هي علاقات صراعية، أم تنافسية أم تعاونية. واستنادا إلى معياري القوة والتفاعل، يتكون النظام الإقليمي الشرق أوسطي من محورين رئيسيين هما<sup>(10)</sup>:

**المحور المركزي:** يتكون من الدول التي تملك مقاليد النفوذ والسيطرة داخل النظام وهي الدول التي تملك أكبر قوة عسكرية واقتصادية، وأكبر وزن سياسي، هذه الدول هي، المملكة العربية السعودية، تركيا، إيران، إسرائيل.

وتصنف دول المحور المركزي حسب مستويات القوة إلى ثلاثة مستويات هي، دول القوة الساعية للهيمنة وتأخذ إيران هذا الدور، أما تركيا وإسرائيل فتأخذ دور المنافسة لإيران في الهيمنة الإقليمية، فيما تأخذ السعودية دور الموازن والمناوئ الإقليمي بين تلك القوى.

**المحور الطرفي:** ويضم الدول الصغرى والصغيرة في داخل النظام وهي باقي الدول العربية. وهذه الدول لم تعدم وسائل وفرص المساومة والموازنة مع قوى المحور المركزي داخل النظام، بل وامتلاك القدرة على التأثير في ميزان القوى داخل النظام.

## المبحث الثاني: مواقف القوى الدولية من ثورات الربيع العربي

### المطلب الأول: الموقف الأمريكي من الثورات العربية:

في مقال لهنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق بعنوان "تعريف دور الولايات المتحدة في الربيع العربي" في صحيفة هيرالد تريبيون 2012/4/2 تعرض فيه للمبدئين الرئيسيين الحاكمين للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وهما: أمن النفط وأمن إسرائيل، وكشف بوضوح المبدأ الأهم الذي يقف وراء هذه السياسة، وهو منع ظهور أي قوة إقليمية تستطيع أن تجمع دول المنطقة حولها<sup>(11)</sup>، وعليه، فإن التحليل العلمي والواقعي للمواقف الأمريكية تجاه الثورات العربية لا بد أن يأخذ هذه المسألة بعين الاعتبار<sup>(12)</sup>.

### أولاً: الموقف الأمريكي من الثورة التونسية

انتهجت إدارة الرئيس الأمريكي أوباما سياسة حذرة من ثورات الربيع العربي، منذ بداية اندلاعها في تونس، وقد أعلن الرئيس أوباما أن المبادئ التي ستقوم عليها السياسة الأمريكية في المنطقة ستكون العمل على تعزيز الإصلاحات، ودعم عمليات التحول نحو الديمقراطية من خلال برامج المساعدات التي ستقدمها الولايات المتحدة إلى بلدان الربيع العربي<sup>(13)</sup>.

وأكد أوباما على الإصلاح الاقتصادي، من خلال الأسواق الحرة والشركات التجارية؛ حيث قرر أن يمنح تونس مساعدات مالية، وأن يسقط قدرًا من الديون المترابطة عليها، البالغة 14.8 مليار دولار عام 2009م<sup>(14)</sup>.

### ثانياً: الموقف الأمريكي من الثورة المصرية

مر الموقف الأمريكي من الثورة المصرية بثلاث محطات رئيسية هي<sup>(15)</sup>:

أ- تفاجأت الإدارة الأمريكية من الأحداث والتطورات المتسارعة، وطالبت فيها النظام المصري والمتظاهرين بإبداء أكبر قدر من ضبط النفس، حيث طالبت النظام بعدم استخدام وسائل القمع تجاه المتظاهرين، مع مطالبة المتظاهرين بالالتزام بالتظاهر السلمي.

ب- طالبت النظام المصري بقيادة عملية إصلاح سياسي واجتماعي خلال فترة انتقالية، بهدف الحفاظ على استقرار النظام في مصر لمنع التغيير السياسي المفاجئ داخل المنطقة العربية.

ج- المطالبة بتأمين انتقال آمن ومنظم للسلطة من الرئيس مبارك لثانته عمر سليمان، ولكن هذا الأمر لم يفلح حتى إعلان مبارك تخليه عن منصبه، وتولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد.

وعملت الولايات المتحدة بعد ذلك على تشجيع النخبة العسكرية على السير في تبني نظام برلماني يتيح تداول السلطة بين الأحزاب، بشرط عدم المساس بواقع الجيش، والتزاماته تجاه الغرب والولايات المتحدة خصوصاً، وبالنسبة لمصر استمرار الالتزام بكامب ديفيد.

وقدم السيناتور جون كيري مشروع قانون تحت اسم "قانون التنمية والانتقال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" إلى الكونجرس يحدد شروط المساعدات والقروض الأمريكية لمصر خلال الفترة القادمة، والتي سترمي إلى تقوية القطاع الخاص ورجال الأعمال في البلدين، ومحاسبة الحكومات في الفترة الانتقالية التي تمر بها البلاد، على أن يكون التمويل مشروطاً بأن تلتزم الدولتان باقتصاد السوق ومبادئ الرأسمالية الغربية، وبمبادئ حقوق الإنسان، واحترام الديمقراطية والتعددية<sup>(16)</sup>. وقد أيدت الولايات المتحدة الرئيس الإسلامي محمد مرسي بعد انتخابه، وطالبت بالمحافظة على التزامات مصر الدولية.

لكن الانقلاب على الرئيس محمد مرسي، جعل علاقات مصر بالولايات المتحدة الأمريكية تتسم ببعض البرود والتوتر، إلا أن كلا الطرفين حرص على تأكيد الطبيعة الإستراتيجية للعلاقة، واستمرار التعاون الأمني بينهما<sup>(17)</sup>.

### ثالثاً: الموقف الأمريكي من الثورة الليبية

قامت الولايات المتحدة في بداية الثورة بالضغط على مجلس الأمن لصدور القرارين 1970 و1973 بشأن الحالة الليبية، ومضمونهما: إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وحظر الأسلحة والسفر، وتجميد الأصول الليبية في الدول الغربية، وإقامة منطقة حظر طيران جوي في الأجواء الليبية. وقامت بترؤس حلف عسكري ضم عدداً من الدول لمساعدة ثوار ليبيا للتخلص من القذافي، فقام حلف الناتو بضربات جوية على أهداف عسكرية لقوات القذافي<sup>(18)</sup>.

وبعد مقتل القذافي وانتصار الثورة الليبية بعد أشهر على انطلاقها، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية احتواء الثورة في ليبيا، فاستخدمت الأسلوب غير المباشر في السيطرة على مخرجات الثورة الليبية، بسبب تخوفها من أن يكون تنظيم القاعدة في بلاد المغرب وسط الثوار الليبيين، وقد أثر ذلك على رغبة واشنطن في دعم الثوار الليبيين عسكرياً، فقد رفضت بعض الدوائر الرسمية الأمريكية تسليح الثوار؛ خوفاً من وصول هذه الأسلحة إلى يد تنظيم القاعدة، وإلى حين التعرف على المعارضة الليبية جيداً<sup>(19)</sup>.

### رابعاً: الموقف الأمريكي من الثورة السورية

في بداية الثورة السورية، طالبت الولايات المتحدة الأمريكية النظام السوري بإجراء إصلاحات تلبية مطالب المحتجين، ووقف العنف. وبعد ذلك، انتقلت إدارة الرئيس أوباما إلى



ممارسة ضغوط على النظام السوري، تمثلت بفرض حزمة من العقوبات المالية والاقتصادية في 18 أيار / مايو 2011 شملت الرئيس بشار الأسد وعدداً من المسؤولين السياسيين والأمنيين في نظامه، ثم فيما بعد اعتبرت الولايات المتحدة الرئيس السوري فاقدًا للشرعية لعجزه عن إنجاز التحول الديمقراطي". وقد تطور الموقف الأمريكي بعد ذلك، إذ هدد النظام السوري باستخدام القوة المسلحة ضد النظام بعد ثبوت استعمال النظام السوري للأسلحة الكيماوية ضد المعارضة السورية المسلحة، لكن الاتفاق الروسي الأمريكي على تجريد النظام من الأسلحة الكيماوية، وخشية انهيار مفاجئ للنظام السوري، جعلًا الموقف الأمريكي يتراجع<sup>(20)</sup>.

وتنظر الولايات المتحدة بريبة إلى واقع الثورة السورية ومسارها المسلح، وما قد يخلفه الحسم العسكري لقوات المعارضة من نتائج محتملة، أبرزها فوضى السلاح، وانتشار الجماعات المتشددة، وغياب سلطة مركزية قوية. وتندرج مثل هذه النتائج بتداعيات سلبية على أمن المنطقة وبخاصة على إسرائيل، نظرًا لتشرذم المعارضة السورية، وبخاصة العسكرية منها، وغياب بديل ذي توجهات معقولة بالنسبة إلى الأميركيين ليحل محل النظام الحالي، لذلك اعتبرت الولايات المتحدة أن التنسيق مع روسيا في حل الأزمة السورية هو أقل الشرور<sup>(21)</sup>.

#### خامسا: الموقف الأمريكي من الثورة اليمنية

منذ بداية الثورة اليمنية، دعا الرئيس الأمريكي أوباما نظام الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح إلى التحاور مع مطالب الثورة، ووقف العنف والأساليب القمعية، ومحاسبة مرتكبيها؛ واعتبرت واشنطن نظام صالح حليفًا إستراتيجيًا لها في حربها على تنظيم القاعدة، فيما طالبت بعد ذلك بالبدء في نقل السلطة بعد وعد الثوار بمساعدة واشنطن في حربها على تنظيم القاعدة بعد تنحي صالح. وقد دعمت الولايات المتحدة المبادرة الخليجية التي تتضمن تنحي الرئيس اليمني واستلام نائبه للسلطة، وكانت إحدى الدول العشر الراعية للمبادرة الخليجية والمراقبة لتنفيذها.

وبعد الانقلاب المسلح على السلطة في سبتمبر/أيلول من العام 2014، الذي نفذه الحوثيون بالتحالف مع الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح في اليمن. أيدت قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216، والذي يساند الحكومة الشرعية. وقامت الولايات المتحدة بتأييد المملكة العربية السعودية في قيادة عاصفة الحزم ضد الانقلابيين لإعادة الشرعية والاستقرار لليمن. وهو ما زاد حدة التوتر في الشرق الأوسط، حيث انقسمت ردود أفعال دول مهمة على مستوى الإقليم والعالم؛ فدول مجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية، باستثناء عُمان، وبدعم من الولايات المتحدة الأميركية بادرت إلى تدخل عسكري من خلال توجيه ضربات عسكرية ضد الحوثيين، كما دعمت دول أخرى مثل مصر والأردن والمغرب والسودان الضربات الجوية بقيادة السعودية. بينما

عارض كل من إيران وروسيا التدخل العسكري ودعتا إلى حل سلمي عبر مفاوضات متعددة الأطراف.

وقد تعاملت الولايات المتحدة مع ثورات الربيع العربي وفقاً لإستراتيجية متدرجة بدأت بمحاولة احتواء الثورات العربية، ومسايرة تطلعات الشعوب العربية، وتقديم المساعدة إلى المجتمع المدني، ولتحقيق هذه الغاية ضاعفت ميزانية حماية مؤسسات المجتمع المدني من 1.5 مليون دولار إلى 3.4 مليون دولار.<sup>(22)</sup>

كما قامت بدعم العناصر الليبرالية التقليدية، والجديدة من الناشطين الذين قادوا حركات الاحتجاج، بهدف تجريد القوى الصاعدة من معارضتهم للهيمنة الأيديولوجية للولايات المتحدة، وتحويلها إلى برامجياتية متكاملة تماماً مع النظام الدولي القائم الذي تقوده الولايات المتحدة؛ وذلك باحتواء هذه النظم الديمقراطية الوليدة، وعدم السماح بتغيير كبير في السياسات، والاكتفاء بتغيير بعض رموز نظم الحكم. لكنها بعد أن شعرت بأنه من الصعب احتواء الثورات العربية بشكل كامل، بدأت تنتهج إستراتيجية جديدة تقوم على الإفشال الإيجابي للثورات، على أساس دعم ثورات مضادة في العديد من الدول التي تقع ضمن محور الممانعة والمقاومة، من أجل تغيير أنظمة الحكم فيها إلى أنظمة أكثر اعتدالاً وانسجاماً مع الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط، بطرق إيجابية تعتمد على التظاهر السلمي، وتتبنى مطالب عادلة<sup>(23)</sup>.

### المطلب الثاني: مواقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية

تباينت مواقف دول الاتحاد الأوروبي من ثورات الربيع العربي، بتباين أهدافها ومصالحها الإستراتيجية، وبينما يأتي الملف الأمني على قمة أولويات فرنسا وبريطانيا في المنطقة العربية، تنصدر قضية الهجرة أولويات إسبانيا وإيطاليا، بينما يحتل التحول الديمقراطي الحيز الأكبر من اهتمام دول كالسويد وهولندا<sup>(24)</sup>.

### أولاً: موقف الاتحاد الأوروبي من الثورة التونسية

خلال بدايات الثورة التونسية، لم يصدر أي موقف أوروبي يتبنى رسمياً دعم التحرك الشعبي في تونس ضد الحكم الاستبدادي القائم أو يدعو مباشرة إليه، وعلى النقيض من ذلك تفاوتت مواقف الدول الأوروبية ما بين الصمت والتأييد، وكان أبعد ما مدى الموقف الرسمي الفرنسي الذي عبرت عنه وزيرة الخارجية الفرنسية آنذاك، ميشال أليو ماري، ووصل إلى درجة عرض المساعدة لتمكين زين العابدين من قمع الاحتجاجات<sup>(25)</sup>.

### ثانياً: موقف الاتحاد الأوروبي من الثورة المصرية

لم يصدر خلال الثورة المصرية عن أي من دول الاتحاد البالغ عددها 27 دولة أي تصريح يطالب مبارك صراحة بالتنحي خلال الأيام الأولى للثورة المصرية، وأصدرت دول الاتحاد الأوروبي بياناً أثناء الثورة وبعته كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا أشارت فيه إلى "قلقها الكبير" بسبب تدهور الأوضاع في مصر، وأدانت العنف داعية إلى ضرورة الإسراع في الانتقال المنظم للسلطة نحو تأسيس "حكومة ذات قاعدة عريضة تمثل أطراف الشعب كافة، وتقود مصر نحو مواجهة التحديات". وكان رئيس الوزراء الدنمركي أول مسؤول في الاتحاد الأوروبي يطالب مبارك علناً بالتنحي عن الحكم، والاستجابة لمطالب شعبه، وذلك قبل ساعات من الإعلان عن تنحي مبارك<sup>(26)</sup>. وحافظ الاتحاد الأوروبي طيلة فترة الثورة المصرية على الوقوف على مسافة واحدة من جميع الأطراف المصرية، مع انحياز مبطن للنظام.

### ثالثاً: موقف الاتحاد الأوروبي من الثورة الليبية

بعد ارتفاع أعداد القتلى واستمرار عمليات القمع للتظاهرات الليبية، خرجت كل من فرنسا وبريطانيا في 2011/2/20 بيان يدين قمع السلطات الليبية للمحتجين والمطالبيين بالديمقراطية، وأمام تصاعد تلك الاحتجاجات بدأت الدول الأوروبية التحرك لإصدار قرار يدين ليبيا في مجلس الأمن ويطلب بفرض حظر جوي عليها، مهد فيما بعد للتدخل العسكري المباشر، ومقتل القذافي وانتصار الثورة الليبية<sup>(27)</sup>.

### رابعاً: موقف الاتحاد الأوروبي من الثورة اليمنية

اتسمت المواقف الأوروبية تجاه الثورة اليمنية بالغموض من ناحية عدم اتخاذ أي مواقف مساندة للثورة اليمنية، ومطالبة عبد الله صالح بالرحيل، ولعل الصورة النمطية والذهنية السيئة التي انطبعت في ذهن العالم الخارجي عن اليمن من وجود القاعدة فيه، والحوثيين، والمخاوف من الانفصال كلها عوامل جعلت الأوروبيين يتخذون مواقف صامته بشأن الأحداث في اليمن<sup>(28)</sup>.

وأمام استمرار النظام اليمني في استخدام العنف ضد المتظاهرين، جاءت التصريحات الأوروبية مطالبة نظام صالح بالتحرك الفوري من أجل وضع حد للعنف، وضمان انتقال سلمي للسلطة، والاستجابة لمطالب الشعب اليمني المشروعة.

### خامساً: موقف الاتحاد الأوروبي من الثورة السورية

جاءت مواقف الاتحاد الأوروبي تجاه الثورة السورية متناغمة مع الموقف الأمريكي، وتسلسلت المواقف من مراقبة الأوضاع عن كثب إلى الدعوات لضبط النفس ومن ثم إدانة النظام

السوري، وتصاعدت الضغوط الدولية على نظام الأسد، واستضافة المعارضة السورية وعقد المؤتمرات وتقديم يد العون والمساعدة لهم، تمهيدا لتدويل الثورة السورية.

وقد أفرزت الثورة السورية فيما بعد مشكلتين خطيرتين لدول الاتحاد الأوروبي كان لهما تأثير كبير على الأمن الأوروبي، الأولى تدفق مئات آلاف من اللاجئين إلى دول أوروبا الغربية. والثاني مشكلة المجاهدين الأوربيين المشاركين في الصراع في سوريا، وأثرهم الأمني في حالة عودتهم إلى بلدانهم الخمسة عشر التي جاءوا منها، ومدى إمكانية مشاركتهم أو إشراكهم في عمليات انتحارية<sup>(29)</sup>. وقد لخص السناتور البلجيكي فيليب دوينتر القلق الأوروبي في تصريح له قائلاً: "إن عاد هؤلاء من سوريا فإنهم لن يمارسوا الجهاد هناك، بل سيمارسونه على الأراضي الأوروبية، وهذا تهديد كبير للغاية لجميع دول أوروبا وليس على بلجيكا وحدها"<sup>(30)</sup>.

### المطلب الثالث: مواقف روسيا تجاه الثورات العربية

أتاحت تداعيات الثورات العربية الفرصة أمام روسيا لكي تستعيد بعضاً مما فقدته من نفوذ في منطقة الشرق الأوسط، ولكي تثبت للولايات المتحدة أنها تعود كلاعب مهم في المنطقة، وأن الساحة لن تستمر حكراً على الولايات المتحدة دون منافس، مع عدم التقليل من خطورة الجهد الأمريكي المستمر للحفاظ على مصالحها ونفوذها في مواقعها التقليدية، واختراق مواقع جديدة محسوبة لصالح روسيا<sup>(31)</sup>.

### أولاً: الموقف الروسي من الثورة التونسية والمصرية

التزمت روسيا الصمت تجاه الثورة التونسية والثورة المصرية إلى حين نضجها وتفاقمهما، أو إزاحة السلطة فيهما. فبعد تنحي بن علي وهروبه قال رئيس الوزراء الروسي "ميدفيديف": "أمل بشدة بأن تستقر الأوضاع في تونس، وأن لا تؤثر على الوضع العام في العالم العربي، وأن السلطة يجب أن ترتقي سوية مع مجتمعا"<sup>(32)</sup>.

وقد اتخذت روسيا موقفاً رسمياً أقرب إلى الحياد من الثورة المصرية، ودون إظهار حماس زائد لهذه الثورات نظراً لحساسية روسيا من حيث المبدأ من الانتفاضات الثورية، وتخوفها من صعود الإسلاميين إلى سدة الحكم، ما يشكل تهديداً محتملاً للنفوذ الروسي داخل دول آسيا الوسطى، ودول شمال القوقاز التي يوجد فيها العديد من القوميات غير الروسية، والانتقال إلى دول مجاورة مثل أوكرانيا وبيلاروسيا التي تحرص روسيا على إبقائها في حزام المعسكر الروسي، في مواجهة الضغوط التي تمارسها أوروبا والولايات المتحدة لاجتذاب هذه الدول إلى معسكرها<sup>(33)</sup>.

وبعد تنحي مبارك عن السلطة وصف رئيس المجلس الأعلى للبرلمان تنحي مبارك بأنه خطوة جاءت في الوقت المناسب.

لكن صعود الإسلاميين إلى سدة الحكم في مصر، أثر على شكل العلاقات المصرية الروسية، فروسيا لديها عداء تقليدي للحركات الإسلامية. وبمجرد حدوث الانقلاب العسكري على الشرعية المصرية، رحبت روسيا بحركة التغيير، وزادت من مستوى العلاقات العسكرية والاقتصادية الرسمية المصرية-الروسية.

### ثانياً: الموقف الروسي من الثورة الليبية

رفضت روسيا التدخل الخارجي في مسار الثورات العربية، حيث أكدت الخارجية الروسية في بيانها الصادر في 11/آذار/مارس/2011، ثقتها بأن شعوب المنطقة قادرة على القيام بالتغيير ذاتياً، ودونما تدخل خارجي في شؤونها وفرض صفات الإصلاح عليها، وعلى الرغم من عدم استخدام روسيا لحق النقض (الفيتو) لمنع صدور قرار الحظر الجوي على ليبيا، فقد انتقدت بشدة الطريقة التي نفذت بها الولايات المتحدة وحلفاؤها القرار. لكنها بعد سقوط القذافي اعترفت بالمجلس الانتقالي ممثلاً شرعياً ووحيداً وسلطة حاکمة في ليبيا.

### ثالثاً: الموقف الروسي من الثورة السورية

ينطلق موقف روسيا من الأزمة السورية بشكل رئيس، من مصالحها الإستراتيجية، حيث تشكل العلاقات التجارية والعسكرية السورية - الروسية بُعداً مركزياً في الرؤية الإستراتيجية الروسية المعارضة للثورة السورية، إذ تشكل التجارة الروسية - السورية ما نسبته 20% من إجمالي التجارة العربية - الروسية، وتصل الاستثمارات الروسية في سوريا إلى حوالي 20 مليار دولار، أغلبها في قطاع الطاقة. وبلغت قيمة المبيعات العسكرية الروسية خلال الفترة من 2006-2013 حوالي ثمانية مليارات دولار<sup>(34)</sup> كما تشكل الثورة السورية تحديات وتهديدات خطيرة لأمن روسيا القومي من الناحية العسكرية والسياسية، إذ تشكل القاعدة البحرية في سوريا (طرطوس) القاعدة الوحيدة لروسيا على شواطئ البحر المتوسط، وقد تخسرها روسيا في حالة سقوط النظام السوري<sup>(35)</sup> الأمر الذي جعلها تتدخل بشكل مباشر في الأزمة السورية بتاريخ 30 سبتمبر/ أيلول 2015 بحجة قتال داعش والتنظيمات الإسلامية المتطرفة.

وقد شكل هذا بداية التراجع للمعارضة السورية المسلحة، وقاد إلى ضعف كبير في تأثير الدول الإقليمية، ولا سيما تركيا والسعودية في الصراع الميداني، وسمح مقابل ذلك، لقوات النظام السوري، والقوات الكردية المتحالفة معه، وللحرس الثوري الإيراني والمليشيات الطائفية التابعة لها ولحزب الله، بالتقدم في العديد من المناطق التي كانت تسيطر عليها المعارضة. لكن

ذلك بالجهة المقابلة شكل ورقة ضاغطة على النظام الروسي وخصوصا من جهة تركيا، والسعودية للتحرك، ولتبني إستراتيجية مختلفة، وهي دعم الفصائل المقاتلة للنظام، من دون التوافق مع الأميركان<sup>(36)</sup>.

#### رابعا: الموقف الروسي من الثورة اليمنية

لم تكن روسيا بعيدة عن الملف اليمني منذ الثورة التي أطاحت بالرئيس اليمني صالح في العام 2011، إذ كانت إحدى الدول العشر الراعية للمبادرة الخليجية والمراقبة لتنفيذها.

وبعد الانقلاب المسلح على السلطة في سبتمبر/أيلول من العام 2014، الذي نفذه الحوثيون بالتحالف مع الرئيس السابق علي عبد الله صالح في اليمن. لم تعترض روسيا على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216، الذي يطالب الحوثيين بإرجاع السلطة إلى الحكومة الشرعية.

لكن روسيا عارضت التدخل العسكري بقيادة المملكة العربية السعودية "عاصفة الحزم" في اليمن بحجة أنها قد تؤدي إلى إثارة التطرف في اليمن، وزيادة نفوذ المتشددين الإسلاميين، وتنظيم القاعدة في المنطقة.

وقد حاولت إيران وروسيا مقايضة الموقف السعودي من الأزمة السورية بالملف اليمني. حيث قامت روسيا بدعوة مجلس الأمن للانعقاد، لبحث الوضع الإنساني في اليمن بناء على طلب روسيا، وذلك بالتزامن مع مطالبة السعودية المنظمات الأممية مغادرة العاصمة اليمنية صنعاء لحسم المعركة في العاصمة اليمنية، وبالتزامن مع تصعيد السعودية موقفها من الأزمة السورية وإعلانها عزمها التدخل البري لمحاربة الإرهاب فيها تحت مظلة دولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(37)</sup>.

ومن خلال تتبع المواقف الروسية تجاه الثورات العربية، نجد أن موقفها اختلف من دولة إلى أخرى، فقط حظيت التطورات في ليبيا وسوريا بالاهتمام الأكبر من جانب روسيا، وهو ما جعل موقف روسيا منذ بداية الأزمة السورية رافضا لاتخاذ قرارات ضد النظام الحاكم في سوريا، ومطالبتها الدائمة بضرورة استمرار المسار السلمي لحل الأزمة السورية من خلال مؤتمري جنيف (1) و(2)<sup>(38)</sup>، يلي ذلك مصر، ثم اليمن، في حين لم تحظ تونس باهتمام يذكر، ويرتبط هذا بتفاوت حجم المصالح الروسية التي تبلغ ذروتها في الحالة السورية.

#### المطلب الرابع: مواقف الصين من الثورات العربية

دعمت الصين جهود الحكومات العربية للحفاظ على السلام والاستقرار في بلدانها، على أن تلجأ هذه الجهود إلى وسائل شرعية وسلمية، وطالبت الصين هذه الحكومات في الوقت نفسه، باحترام المطالب الشرعية للشعوب العربية التي تنادي بالحرية والديمقراطية وكرامة الإنسان،

والاستجابة لها. وهو ما بين حرص الصين على إيجاد نوع من التوازن بين موقفها من الحكومات وموقفها من المعارضات، كما دعت الصين إلى حل الأزمات بالحوار وبالوسائل السلمية وفي إطار جامعة الدول العربية، ورفضت بشدة التدخل الغربي في الشؤون العربية، خصوصاً إذا كان هذا

التدخل يبنى باستخدام القوة العسكرية.<sup>(39)</sup> وقد حافظت الصين على موقفها هذه، في تعاملها مع ثورات الربيع العربي، حيث عارضت التدخل العسكري الغربي في الثورة الليبية والثورة السورية تحت مظلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أو فرض العقوبات الاقتصادية للإطاحة بالأنظمة العربية الحاكمة التي ارتكبت جرائم ضد مواطنيها المطالبين برحيلهم عن السلطة<sup>(40)</sup>.

### أولاً: الموقف الصيني من الثورة التونسية والثورة المصرية

انطلق الموقف الصيني تجاه الثورتين التونسية والمصرية من اعتبارات الإيديولوجيا وتحقيق المصالح، التي تتناسب مع دورها المتصاعد كأحد الأقطاب المؤثرة في المنظومة العالمية. ومنذ اندلاع الثورة التونسية، وبعدها الثورة المصرية، أصرت الصين على موقفها المتمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأكدت الصين احترامها لإرادة الشعب التونسي والمصري، ورفضها لأي تدخل خارجي في شؤونهما.<sup>41</sup> كان الموقف الصيني من الثورتين التونسية والمصرية في بدايات الثورة أكثر سهولة، بسبب عدم دموية الأحداث، كما تم التخلص من الحاكمين بسرعة، وأعلن نجاح الثورتين في المراحل الأولى منهما<sup>(42)</sup>. واللافت أن الصين التي لاذت بالصمت والحذر تجاه الثورتين التونسية والمصرية، بادرت بعد نجاح الثورتين إلى تقديم مساعدات مالية للدولتين، حيث منحت هبة مالية لتونس بقيمة 40 مليون يوان (6.065 ملايين دولار)، على شكل استثمارات في مشاريع تنمية. وقدمت منحة لمصر تقدر بـ 90 مليون دولار ومنحة إضافية تشمل 700 سيارة شرطة وجهازين تفتيش للحاويات. وبعد فوز الرئيس السابق محمد مرسي، قام بزيارة لبكين في عام 2012، حيث شهدت التوقيع على 7 اتفاقيات ثنائية في مجالات التعاون الاقتصادي والفني<sup>43</sup>.

### ثانياً: الموقف الصيني من الثورة الليبية

اختارت الصين تجنب الصدام مع القوى الغربية حيال التطورات في ليبيا، والتزمت موقفاً تميز بـ "الغموض المدروس" بسبب علاقاتها الاقتصادية الكبيرة مع النظام الليبي. فقد تضاعفت واردات الصين من النفط الليبي عشر مرات سنة 2010 مقارنة بـ 2009 لتتحول ليبيا إلى خامس مزود للصين بواقع 341.000 برميل يومياً، إضافة إلى الحضور الصيني القوي في قطاع الطاقة والبنية التحتية بليبيا، الذي عكسه عدد الصينيين الذين تم إجلاؤهم، والذي ناهز أربعين ألفاً<sup>(44)</sup>. وكان لقضية أمن الطاقة الاهتمام الأكبر في الدبلوماسية التي اعتمدها الصين للحفاظ على مصالحها.

وقد أيدت بعض القرارات بخصوص ليبيا، مما مكن الناتو من القيام بدور في ليبيا تحت شعار حماية المدنيين، مستنداً إلى قرارات جامعة الدول العربية ومجلس الأمن.

### ثالثاً: الموقف الصيني من الثورة السورية

لخصت جريدة «الشعب اليومية»، لسان حال الحزب الحاكم في الصين في افتتاحياتها التي نشرتها تحت عنوان: «Zhong Sheng» أي «صوت الجرس»، الموقف الصيني من الأزمة السورية. فقد جاء في تلك الافتتاحية: (على الرغم من أن المصالح الصينية في سوريا أقل بكثير من المصالح الروسية، فإن سقوط سوريا سيؤدي إلى تحكّم الغرب في مركز الشرق الأوسط، ويجعل الضغط الغربي برمته مسلطاً على إيران، وإذا اندلعت حرب ضد إيران، سواء لنجدة سوريا أو لأي سبب آخر، فإن اعتماد الصين على النفط الروسي سيزداد، مما سيؤدي إلى حدوث تغييرات جديدة على العلاقات الإستراتيجية الصينية/الروسية. ولذلك، فإن من مصلحة الصين الوقوف إلى جانب روسيا في معركتها للدفاع عن النظام السوري، شراء لودها الذي يعني تزويدها ما يمكن أن تفقده من إمدادات النفط الإيراني، إذا ما طرأ أي طارئ يمنع استمرار تدفقه إلى المصانع الصينية).

واستناداً إلى ذلك استخدمت الصين (مع روسيا) حق النقض ضد مشروع القرار عام 2011 وعام 2012 لفرض عقوبات اقتصادية على النظام السوري لما يحتويه هذا المشروع من فرض حصار على سورية، وتمهيد الطريق للتدخل العسكري، على الرغم من تأييد كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية لفرض هذه العقوبات<sup>(45)</sup>.

وفي المقابل، ترى الصين بالتوازي مع الرؤية الروسية إن هناك تحالفاً جديداً يتشكل بين الغرب والتيار الإسلامي الصاعد، وأن هذا التحالف ستكون له تداعيات سلبية على طموحات كل من روسيا والصين، بل على الأوضاع الداخلية فيهما، حيث تخشى الصين من انتقال عدوى الثورات إلى الأقليات المسلمة في الصين في ظل دعم أمريكي<sup>(46)</sup>.

### رابعاً: الموقف الصيني من الثورة اليمنية

ترى الصين أن "حماية استثماراتها الاقتصادية وسلامة عاملها في اليمن" يمثل تهديداً أكبر مصالحها، في حال حدوث فوضى في اليمن، وبحسب إحصاءات نشرتها وزارة الخارجية الصينية، فإن الصين لديها 14 مشروعاً في اليمن يعمل فيها نحو 460 عاملاً، وتتركز في مجالات استخراج النفط، والاتصالات، والإنشاءات، والطرق والجسور، ومزارع الأسماك<sup>(47)</sup>، وهو ما جعل الحكومة الصينية تؤيد الحل الخليجي للثورة اليمنية. وبعد الانقلاب الحوثي على الشرعية اليمنية أيدت الصين القرار الدولي 2216 ضد الحوثيين، وحافظت على حيادها بشأن العمل العسكري،



ودعت بالمقابل إلى الحل السلمي ووقف إطلاق النار، وحثت على بذل جهود دولية لحل الأزمة من خلال المحادثات السياسية بدلاً من الحرب<sup>(48)</sup>.

### المبحث الثالث: مواقف القوى الإقليمية من ثورات الربيع العربي

#### المطلب الأول: مواقف إيران من ثورات الربيع العربي

##### أولاً: الموقف الإيراني من الثورة التونسية

بقي الموقف الإيراني من الثورة التونسية في حده الأدنى، نظراً لمحدودية دور تونس وموقعها الطرفي في النظام الإقليمي الشرق أوسطي من جهة، وفي المشروع الإيراني للهيمنة من جهة أخرى. كما كان لسرعة تطور الأحداث وسقوط بن علي أثراً في ذلك.

##### ثانياً: الموقف الإيراني من الثورة المصرية

رحبت إيران بالثورة المصرية وسقوط حكم الرئيس المصري حسني مبارك، وأشارت إلى أن نضال الشعب المصري هو كصيحة الأمة الإيرانية ضد الفطرسية والاستكبار العالمي. واعتبرت الثورة المصرية عاملاً مساعداً على قيام شرق أوسط إسلامي، يرتكز على نموذج الحكم الإسلامي الإيراني. وقد صرح وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحى بأن ثورة الشعب المصري أثبتت بأن عهد الهيمنة الاستكبارية على المنطقة قد ولى معلنًا، دعم طهران للتظاهرات والثورات العربية<sup>(49)</sup>.

وبدت إيران مرتاحة لوصول الإخوان المسلمين إلى الرئاسة المصرية، ورأت أن حكم حزب له غالبية شعبية كبيرة في الشارع المصري كإخوان المسلمين، لا بد أن يسرع من الوصول إلى لحظة استحقاق استقلال القرار المصري واستعادة المكانة القيادية العربية، وقد رأت إيران أن أي تحسن في علاقاتها مع مصر سيكون على حساب النفوذ الإقليمي القوي لدول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة السعودية، فإذا ما تفاهمت مع مصر، فإن ذلك سيغير كثيراً من موازين القوى الراهنة في المنطقة<sup>(50)</sup>.

##### ثالثاً: الموقف الإيراني من الثورة الليبية والسورية

انقسم الموقف الإيراني من الثورة الليبية، بين من يهاجم نظام القذافي، وبين من يستغل تدخل الناتو لإسقاط القذافي للترويج لنظرية المؤامرة الغربية، واتهام الولايات المتحدة والغرب بتحريك هذه الثورات، حتى أتت الثورة السورية، فلم يتوان النظام الإيراني عن إعلان هذا المفهوم وتكثيف دعمه للنظام السوري<sup>(51)</sup>، وأصبح القادة الإيرانيون يدافعون عن النظام السوري بقوة، بحجة أن هناك مؤامرة تحيكها القوى الغربية للنظام السوري، وأن المتظاهرين عملاء للخارج للإطاحة بالنظام الممانع والمقاوم للخطط الإسرائيلية والأمريكية في المنطقة، وهو ما يجب على

الشعب الحفاظ عليه وعدم الاشتراك في المؤامرة. وأن النظام قادر على تجاوز المشكلة وإنهاء الفتنة.

وسعت إيران إلى الاستفادة من الأوضاع الجديدة التي نتجت عن ثورات الربيع العربي وتوظيفها إقليمياً، إذ حاولت استقطاب مصر برئاسة الرئيس المصري السابق محمد مرسي، وتحبيد موقفها من الأزمة السورية، وشكلت لذلك لجنة وزارية رباعية تضم إيران ومصر والسعودية وتركيا بهدف التوصل إلى حل للأزمة في إطار إقليمي، كما حاولت فتح آفاق جديدة للتعاون مع تونس وليبيا.

لكن التطورات المتلاحقة للثورة السورية ونجاح المعارضة السورية في السيطرة على أجزاء كبيرة من الدولة السورية، جعلت إيران وحليفها حزب الله اللبناني، تتدخل مباشرة في النزاع من خلال إرسال مقاتلين من حرسها الثوري بحجة المحافظة على الأماكن المقدسة الشيعية في سوريا، وهو ما عكس أهمية الدور الإيراني في المعادلات الإقليمية بشكل عام، وفي القوس الشمالي للجزيرة العربية على وجه الخصوص<sup>(52)</sup>.

#### رابعا: الموقف الإيراني من الثورة اليمنية

يمكن تلخيص تطور الموقف الإيراني في أربع مراحل نبعت من تطورات الثورة والتغييرات المحيطة بها، ومحاولات تغيير مسارها أو احتوائها<sup>(53)</sup>:

**المرحلة الأولى:** تمثلت بمناصرة إيران السياسية والإعلامية للثورة اليمنية ضد الحكم الفردي لعلي عبد الله صالح، وكانت إيران ترى في سقوط النظام اليمني المتحالف مع السعودية والتابع للولايات المتحدة، تطوراً إستراتيجياً باتجاه زيادة استقلال اليمن، وابتعاده عن لعب دور التابع.

**المرحلة الثانية:** تحفظت إيران على "مبادرة مجلس التعاون الخليجي لحل أزمة اليمن"، باعتبارها محاولة تسويق للمشروع السعودي علي حساب الثورة اليمنية وإخراج الشعب اليمني من المعادلة.

**المرحلة الثالثة:** بدأت بعد تزايد قوة الحوثيين، وتحالفها مع الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، واستيلائها على السلطة في اليمن، إذ أيدت إيران الانقلاب وعقدت العديد من الاتفاقيات مع قوى الانقلاب.

**المرحلة الرابعة:** وهي مرحلة العمل العسكري والتحالف العربي والدولي بقيادة السعودية ضد الحوثيين في اليمن، إذ أدانت إيران هذا العدوان، وشبهته بـ"عمل الصهاينة" في غزة، وخطأ

استراتيجيا كبيرا لحكومة مبتدئة تظن أن بإمكانها التأثير في المنطقة عبر القوة"، وطالبت إيران بالوقف الفوري للحرب على اليمن.

عكس الموقف الإيراني من الثورات العربية رؤية غير متجانسة، وتفتقد للمعايير الموحدة، وتتعامل مع كل حالة بشكل منفصل. فبينما وقفت على الحياد في الثورتين التونسية والمصرية، كانت ترى ثورة الشعب السوري ضد النظام الحاكم مؤامرة مدعومة من الخارج، وبادرت إلى دعم الحراك الشعبي في اليمن، رغم أن مطالبه ومعطياته تضعه مع نظيره التونسي والمصري في تصنيف واحد مع التفاوت في التفاصيل والتطورات اللاحقة<sup>(54)</sup>.

### المطلب الثاني: مواقف تركيا من الثورات العربية

يمكن القول أن دور حزب العدالة والتنمية في تصاعد تركيا كان في الوقت نفسه مصدر إلهام لمطالب الشعوب العربية الطامحة إلى التغيير في بلادها، على الرغم أنها لم تكن عاملاً محركاً للثورات العربية، ولم تكن عاملاً في نجاح الثورة التونسية التي كانت مفاجئة، إلا أنها كانت مصدر إلهام للمطالب المنادية بالتغيير.

### أولاً: الموقف التركي من الثورة التونسية

لم تتدخل تركيا في الأزمة التونسية من منطلق الحرص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، حيث لم يكن من المتوقع أن تفضي الأحداث سريعاً إلى سقوط نظام بن علي، أو أن تكون الثورة التونسية هي بدء الإشارة لانطلاق الثورات العربية. وعندما هرب الرئيس التونسي السابق، أعلنت تركيا دعمها للثورة التونسية. وعملت تركيا بعد سقوط نظام بن علي على توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية مع تونس، من خلال تقديم الدعم على الصعيد الاقتصادي، حيث وقع البلدان اتفاقيات تعاون بينهما، منها اتفاقية تقضي بتقديم قرض لتونس بقيمة نصف مليار دولار - يجري سداؤه على فترة عشر سنوات وبفائدة منخفضة - مخصص لإنعاش الاقتصاد الذي تراجعت بعض قطاعاته الحيوية في 2011. واتفقت الدولتان أيضاً على إلغاء نظام التأشيرات بينهما<sup>(55)</sup>.

### ثانياً: الموقف التركي من الثورة المصرية

أيدت تركيا الثورة المصرية منذ بدايتها، وطالبت الرئيس المصري حسني مبارك بالتنحي واحترام إرادة الشعب المصري، وبعد نجاح الثورة المصرية أيدت دعماً مفتوحاً للعملية الديمقراطية في مصر، وقام الرئيس التركي "أردوغان" بزيارة مصر في عام 2011 بعد نجاح الإسلاميين في الوصول إلى الحكم<sup>(56)</sup> وبعد الانقلاب على الرئيس الشرعي لمصر، رفضت تركيا

## خضبرات

الاعتراف بالرئيس السيسي وعارضته بشدة، واحتضنت المعارضة الإسلامية، وانتهت العلاقة بين البلدين إلى قطع العلاقات الدبلوماسية.

### ثالثا: الموقف التركي من الثورة الليبية

فوجئت تركيا بالتحول السريع نحو الثورة المسلحة في ليبيا، وظلت مترددة حول طبيعة تلك الثورة ونتائجها، وبعد أن أصبحت معالم الثورة واضحة، لعبت تركيا دوراً فاعلاً في دعم الحركة الثورية، ودعمت عملية حلف الناتو في ليبيا، والتدخل الغربي فيها، وبعد سقوط القذافي اعترفت تركيا بالمجلس الانتقالي كمثل وحيد للشعب الليبي.

### رابعا: الموقف التركي من الثورة السورية

حاولت تركيا منذ بداية الثورة السورية إقناع الرئيس السوري بشرعية مطالب المتظاهرين والسعي إلى تحقيقها سلمياً، إلا أن قمع النظام للمظاهرات بشدة، جعل تركيا تؤيد حركات المعارضة السورية ومدّها بالسلاح، واحتضان اجتماعاتها السياسية، وقد عقدت عدة اجتماعات لها في تركيا، وشكلت جبهة مشتركة توحد جميع المجموعات المعارضة لنظام الحكم السوري، ودعمت تركيا إقامة منطقة للطيران وتسليح المعارضة السورية<sup>(57)</sup>.

وشكلت التدايعات السلبية المتلاحقة للأزمة السورية على تركيا وخصوصاً في قضية اللاجئين السوريين، دافعاً مهماً لتركيا لإعادة النظر في سياستها حيال سوريا، فكان إسراعها بتحسين علاقتها مع إيران الحليف القوي للنظام السوري، وإعلان تأييدها لمؤتمر جنيف 2، ثم اتخاذها إجراءات للحد من دخول المقاتلين إلى سورية<sup>(58)</sup>.

### خامسا: الموقف التركي من الثورة اليمنية

ارتكز الموقف التركي من الثورة اليمنية على ضرورة استقرار اليمن نظراً لحساسية جغرافيتها المسيطرة على أهم الممرات المائية، ولما يمثله استقرارها من عامل مساعد على إنجاز استقرار مماثل في القرن الأفريقي تلعب أنقرة دوراً محورياً فيه<sup>(59)</sup>. وقد أيدت تركيا المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية ودعمتها. لكن سيطرة الحوثيين على السلطة في اليمن، جعلت تركيا طرفاً رئيسياً مع السعودية في حربها ضد الحوثيين.

وأظهرت ثورات الربيع العربي الأبعاد الاستراتيجية الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تحكمها توازنات القوى والمصالح الإقليمية والدولية التركية، ففي حالتها تونس ومصر لم تكن السياسة التركية الداعمة للثورات الشعبية لتؤثر على مصالح تركيا وأمنها، أما في الحالات الليبية

والسورية واليمنية، فإن هناك مجموعة من المخاطر الكبيرة التي قد تتكبدتها تركيا جراء تصادمها مع هذه الأنظمة وحلفائها العرب والإقليميين والدوليين<sup>(60)</sup>.

### المطلب الثالث: مواقف إسرائيل من الثورات العربية:

#### أولاً: الموقف الإسرائيلي من الثورة المصرية

انتاب إسرائيل القلق من تطورات الثورة في مصر بحكم العلاقة مع نظام حسني مبارك والمصالح التي ربطت هذا النظام بإسرائيل. وكان الخوف الإسرائيلي مزدوجاً، الأول خوف على سقوط حليف إستراتيجي لإسرائيل في المنطقة العربية. والثاني، التخوف من تداعيات هذا السقوط على مستقبل العلاقة مع مصر<sup>(61)</sup>. وقامت الحكومة الإسرائيلية بتحذير الإدارة الأمريكية من التخلي عن حماية نظام مبارك، واعتبار أي تخل عن هذا النظام تصرفاً غير مسؤول، وسيكلف الرئيس الأمريكي باراك أوباما منصب الرئاسة في الانتخابات القادمة، أي أن إسرائيل كانت تتدخل لمنع سقوط نظام مبارك. كما قامت بتنفيذ حملة دبلوماسية وإعلانية بهدف دفع الولايات المتحدة لقبول التغيير الشكلي في النظام المصري، وخصوصاً عندما أدرك بنيامين نتنياهو رئيس الحكومة أن أوباما مع تغيير حقيقي في مصر، وليس مع مجرد تعديلات مرحلية أو شكلية.

#### ثانياً: الموقف الإسرائيلي من الثورة الليبية

أيدت إسرائيل الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع الثورة الليبية، وإصدار قرارات الإدانة ضد النظام الليبي في مجلس الأمن، وفرض الحظر الجوي عليها. كما أيدت فيما بعد التدخل العسكري المباشر في ليبيا. وقد استغلت إسرائيل أحداث العنف الدموية التي حدثت في ليبيا، للترويج لفكرة أن إسرائيل دولة ديمقراطية هادئة تعيش وسط منطقة غير مستقرة، وأن إسرائيل هي الحليف الوحيد للغرب في المنطقة<sup>(62)</sup>.

#### ثالثاً: الموقف الإسرائيلي من الثورة السورية

ارتكز الموقف الإسرائيلي من الثورة السورية على فرضية أن سقوط النظام في سوريا يعني انهيار الحلف بين سوريا وبين إيران وحزب الله<sup>(63)</sup>. لكنها في المقابل تتخوف من استلام القوى الإسلامية المتشددة للحكم في سوريا. وهو ما يجعلها تفضل أن يستمر نظام الأسد في الحكم، وخصوصاً أن الحرب دمرت الكثير من بنية النظام التحتية وثرواته الطبيعية والعسكرية، وعلى الصعيد السياسي، سيعاني هذا النظام من عزلة عربية وإقليمية ودولية خانقة، حتى وإن تمكن من البقاء في الحكم<sup>(64)</sup>.

المبحث الرابع: قياس أثر مواقف القوى الدولية والإقليمية من خلال ثورات الربيع العربي  
في التأثير على منظومة النظام الإقليمي الشرق أوسطي  
المطلب الأول: أثر مواقف القوى الدولية والإقليمية من خلال الربيع العربي في التأثير على  
البنى والفاعلات الرئيسية في النظام

ظلت الولايات المتحدة تهيمن على النظام الشرق أوسطي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، لكن ثورات الربيع العربي، غيرت من طبيعة تلك الهيمنة، وذلك لصالح قوى بازغة جديدة تتطلع للمشاركة في ترتيبات هذا النظام<sup>(65)</sup>.

وتعد إيران من أكثر الدول الرابحة من ثورات الربيع العربي، حيث أصبح لها نفوذ مهيمن في سوريا واليمن والعراق، واصطدم هذا النفوذ بحضور فاعلين إقليميين: "تركيا والسعودية وإسرائيل" ودوليين: "الولايات المتحدة" في مواجهة تلك الهيمنة. ونظرت إيران بحذر أقرب إلى القلق نحو التقارب المتسارع بين بعض دول الربيع العربي وتركيا، حيث تعد تركيا منافساً إقليمياً تقليدياً لإيران، سواء على مستوى النظام الإقليمي الشرق أوسطي كله، أو في نطاق النظام الإقليمي الفرعي لمنطقة الهلال الخصيب<sup>(66)</sup>.

أما النموذج التركي الذي يجمع بين الإسلام والديمقراطية والتنمية الاقتصادية فقد أصبح محل اهتمام القوى الجديدة التي وصلت إلى سدة الحكم في دول الربيع العربي<sup>(67)</sup> وهو ما جعل لتركيا دوراً متعاظماً في صياغة ترتيبات النظام الشرق الأوسطي الجديد. إذ ما زالت الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر تركيا حليفاً إستراتيجياً وليس من السهل التخلي عنه، على الرغم من شهادته العلاقات الأمريكية التركية من توترات، فإن لعب تركيا لدور بارز في المنطقة يخلق حالة من التوازن بين الفواعل الإقليمية في النظام<sup>(68)</sup>.

وقد أسهمت ثورات الربيع العربي في تراجع القوة العربية وإنهاك الأنظمة العربية الرسمية بالتحديات الداخلية، وإضعاف دور القوى المعارضة لإسرائيل وخصوصاً الحركات الإسلامية وحركة الإخوان المسلمين، نظراً لإعلانها من قبل مصر والسعودية والإمارات العربية حركة إرهابية بعد إسقاط حكم الرئيس المصري السابق محمد مرسي.

وجعلت الثورات العربية إسرائيل من أقوى الفاعلين والطامحين على الهيمنة الإقليمية للنظام الإقليمي الشرق أوسطي، في الوقت الذي تلاشى فيه دور الدول العربية في وضع قواعد اللعبة الإقليمية الجديدة في النظام الإقليمي الشرق الأوسطي<sup>(69)</sup>.

وباتت إسرائيل وعلى المدى القريب في موقع أقوى من قبل إزاء محيطها، وفي الإقليم، فالجيش المصري وإن حافظ على قوته وتماسكه إلا أنه مشغول الآن في المواجهة مع المسلحين

المعارضين لحكم الرئيس عبد الفتاح السيسي في سيناء. وفي سوريا تعرض الجيش السوري إلى الدمار، في حين أن سلاحها الكيماوي "الإستراتيجي" اختفى بضغط من المجتمع الدولي، كما تحول حزب الله من مقاومة إسرائيل إلى الانشغال بالدفاع عن النظام السوري في مقاتلة السوريين وبات ينظر إليه لا باعتباره حزب مقاومة وإنما باعتباره امتداداً للنفوذ الإيراني في المنطقة، وهذا ما ينطبق على إيران ذاتها التي تكشفت سياستها في العراق وسوريا ولبنان، عن مجرد كونها توظف قضية فلسطين في سياستها كواجهة لتعزيز شرعيتها ومكانتها الإقليمية.

أما حركة حماس في غزة، فقد أصبحت في وضع صعب جداً، بعد التحولات السياسية في مصر (تموز/يوليو 2013)، والتوتر في العلاقة بين حركة حماس وسلطتها في غزة من جهة، والنظام المصري الجديد من الجهة المقابلة<sup>(70)</sup>.

### المطلب الثاني: أثر مواقف القوى الإقليمية من خلال الربيع العربي في التأثير على أنماط التفاعل بين مكونات النظام

أثرت ثورات الربيع العربي في تفاعلات العلاقة بين القوى الإقليمية الشرق أوسطية وتطوراتها، وخصوصاً القوى المركزية في النظام. فالصراع الإسرائيلي - الإيراني يزداد حدة، وهذا الصراع انعكس على زيادة حدة التنافس بين إسرائيل وإيران على كسب الدور الإقليمي الموازن. كما شهد حدوث تحولات في التوجهات الإستراتيجية التركية نحو السعودية وعلى حساب العلاقات مع إيران والعلاقة مع إسرائيل.

فالأزمة السورية باعدت كثيراً بين تركيا وإيران، حيث تدعم تركيا المعارضة وتدفع باتجاه الحسم العسكري، في مقابل دعم النظام الإيراني لنظام بشار الأسد، وتؤيد الحل السياسي للأزمة استناداً على بنود مؤتمر جنيف لعام 2012 الذي يعطي الأولوية للحل السياسي للأزمة السورية، وتتحدث عن فترة انتقالية وحوار بين الحكم والمعارضة، وتأسيس حكومة ذات فاعلية تدير البلاد خلال تلك الفترة الانتقالية. وهنا جاء الالتقاء التركي مع إسرائيل التي تدفع باتجاه استخدام الحل العسكري لإسقاط النظام السوري. كما باعدت الأزمة السورية من التقارب الروسي التركي، الذي وصل حد التصادم العسكري بين الدولتين، وخصوصاً بعد التدخل الروسي المباشر في سوريا، في مقابل تزايد التقارب المصري الروسي.

وجاءت "ثورات الربيع العربي" بالنسبة لتركيا لتسهم، حسب العديد من المنظرين التركيين، في تعزيز قدرة تركيا على وضع إستراتيجية "العثمانية الجديدة" موضع التطبيق، بحيث تتكامل تركيا بصورة أكبر وأعمق مع الدول العربية التي خضعت لسيطرة الإمبراطورية العثمانية ونفوذها. وترى هذه الآراء أن "العثمانية الجديدة" تقوم في مرحلة ما بعد "الربيع العربي" على ركيزتين أساسيتين<sup>(71)</sup>.

أولاهما، استلهم النموذج التركي في دعم عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية وتعميق الفهم العربي لمفهوم العلمانية. وفي هذا الإطار شهدت المنطقة العربية وتركيا زيادة ملحوظة في الندوات العلمية والمؤتمرات الصحفية واللقاءات المشتركة بين الباحثين العرب والأترك حول سبل الاستفادة من الخبرة التركية في مجال التحول الديمقراطي، والأدوات اللازمة لتعميق التفاهم العربي التركي على المستويات السياسية والثقافية والاقتصادية.

ثانيهما، التركيز على الدبلوماسية والقوة الناعمة، من أجل تعميق التعاون الاقتصادي والدبلوماسي ومضاعفة نفوذ تركيا الثقافي، بما يضمن مصالح تركيا في أن تتحول إلى قوة إقليمية كبرى.

وعلى الرغم من أن التغييرات في منطقة الشرق الأوسط كان لها الكثير من التداعيات على القدرة التركية على تطبيق إستراتيجية تصفير المشاكل "Zero Problems"، فقد رأت الكثير من الاتجاهات التركية أنه من المرجح أن تزداد أهمية الدور التركي في المنطقة إذا ما تم الاتفاق على توثيق العلاقات مع دول الربيع العربي الجديدة، وطرح تركيا باعتبارها تقدم نموذجاً ملهماً يمكن لدول "الربيع العربي" الاستفادة منه في هذه المرحلة. كما أن التخلص من النظام السوري، أو تفكيك التحالف السوري الإيراني ومعه حزب الله، سيفتح المجال الجغرافي السوري كي يكون معبراً لإقامة تحالف مختلف بين تركيا ودول الخليج.

وقد نجحت إيران، في فرض نفسها كلاعب إقليمي أساسي في مرحلة الربيع العربي، وفي رعاية مشروع إقليمي يمتد ما بين العراق وسوريا ولبنان.

أما إسرائيل، فقد ارتبطت مخاوفها من الثورات الربيع العربي من ظهور أدوار جديدة محتملة، وأنماط تحالفات إقليمية جديدة بين دول ثورات الربيع العربي مع إيران وتركيا على وجه الخصوص، وهو ما جعلها تحاول ضبط أداء النظم السياسية التي قد تأتي بعد الثورات، بحيث يبقى تحت دائرة الاحتواء والسيطرة. وخلاصة الأمر أن الثورة السورية فرضت ارتباكاً هائلاً، وما زالت تفرض هذا الارتباك في مواقف الدول الإقليمية الثلاث، لكن الأهم أنها تباعد بين هذه المواقف، ومن شأنها أن تعيد رسم خريطة التفاعلات والتحالفات الإقليمية حسب ما سوف تؤول إليه الأحداث في سورية.



### المطلب الثالث: أثر مواقف القوى الدولية من خلال ثورات الربيع العربي في التأثير على

#### هيكل القوة ونمط العلاقات بين قوى النظام

جاءت الثورات العربية لتبين بوضوح حال الانكفاء الأميركي عن التدخل المباشر كنهج وإستراتيجية، لكنّها، من جهة أخرى، فرضت عليها إعادة النظر في سياستها الخارجية في الشرق الأوسط، التي بدأت في عهد أوباما تتجه نحو الحفاظ على الوضع القائم Status Quo في الأنظمة العربية من ناحية، وعدم توريث الولايات المتحدة في مغامرات عسكرية عالية التكلفة من ناحية أخرى. وهو ما جعلها تحاول التأقلم مع إستراتيجية التحكم بمسارات التغيير ونتائجه.

وفي ظل غياب رؤية إستراتيجية موحدة لدول الاتحاد الأوروبي، ومحدودية تأثير دور الاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط، بقي الاستقرار في دول ثورات الربيع العربي يعني بالنسبة للدول الأوروبية ضبط حركة الهجرة غير الشرعية نحو الدول الأوروبية، من دون النظر إلى بقية القضايا والأزمات في منطقة الشرق الأوسط<sup>(72)</sup>.

فيما انطلقت الصين في موقفها من الثورات العربية من ثلاثة معطيات تعمل على ترسيخ رؤيتها الإستراتيجية للنظام الإقليمي الشرق أوسطي هي: ضمان حصتها من الطاقة، وزيادة علاقتها الاقتصادية بما يضمن تلبية احتياجاتها المتزايدة، إضافة إلى تأكيدها الدائم على حل النزاعات عبر التعاون والتفاوض<sup>(73)</sup>.

غير أن الأزمة السورية قربت العلاقة بين الصين وروسيا، لتأخذ بعداً إستراتيجياً مهماً بالنسبة للصين، لزيادة فرص التنسيق على المسرح الدولي. كما أن رغبتها في لعب دور دبلوماسي وسياسي عالمي يتناسب مع تنامي قدراتها الاقتصادية والعسكرية، قد غير موقفها من الثورة السورية، حيث انتقلت الصين من موقف المتفرج إلى موقف أكثر نشاطاً وفاعلية بالقدر الكافي لترجيح كفة على أخرى، كما حدث في اعتراضها على قرار الفيتو في مجلس الأمن.

وإقليمياً فإنّ إيران حاضرة في إستراتيجية الصين الدولية، فإيران تعد ثاني أهم مورد للنفط للصين<sup>(74)</sup>.

كما أسهمت ثورات الربيع العربي في نقلة نوعية في العلاقات الروسية الإيرانية، وتعمقت في ضوء توقيع البلدين اتفاقاً للتعاون العسكري التقني في 20 يناير 2015، خلال زيارة وزير الدفاع الروسي لإيران، التي تعد الأولى منذ 15 عاماً، مع خشية روسيا من إمكانية تورط قوى إقليمية أخرى، في الصراع السوري والصراع اليمني، وتحوله إلى حرب إقليمية واسعة النطاق على مقربة منها. يزيد من هذه المخاوف لدى روسيا مشاركة باكستان في العمليات، والتي يغلب على علاقاتها بإيران التوتر والتنافس الإقليمي<sup>(75)</sup>.

## نتائج الدراسة

يمكن إجمال نتائج هذه الدراسة في ما يلي:

- 1- تأتي مواقف القوى الدولية التقليدية والقوى الإقليمية من الثورات في بلدان الربيع العربي وفق مصالح هذه الدول، وليس وفق مصالح شعوب دول ثورات الربيع العربي.
- 2- ما زالت مواقف الولايات المتحدة الأمريكية من منطقة الشرق الأوسط، وحتى بعد ثورات الربيع العربي، يحكمها مبدآن رئيسيان وهما أمن النفط وأمن إسرائيل، ومنع ظهور أي قوة إقليمية تستطيع أن تجمع دول المنطقة حولها، مع مطالبتها المستمرة لدول المنطقة بتعزيز الإصلاحات ودعم عمليات التحول نحو الديمقراطية.
- 3- غياب الرؤية الإستراتيجية الموحدة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية فيما بعد الثورات الناتجة عن اختلاف مصالحها يقف حائلاً أمام تحقيق هذه السياسة للأهداف المرجوة منها، فالملف الأمني هو على قمة أولويات فرنسا وبريطانيا، في حين تنصدر قضية الهجرة أولويات إسبانيا وإيطاليا، بينما يؤشر التحول الديمقراطي الحيز الأكبر من اهتمام السويد وهولندا في بلدان الربيع العربي.
- 4- تعارض المصالح الروسية - الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط يؤشر على بداية التنافس بين البلدين على صياغة ملامح شرق أوسط جديد يكون لروسيا حضور فاعل فيه، ويعكس عدم انفراد الولايات المتحدة في صياغة مفرداته.
- 5- استخدمت الصين ثورات الربيع العربي لتعزيز مكانتها الإقليمية من خلال إقامة تحالفات جديدة في منطقة الشرق الأوسط، منطلقة بذلك من مصالحها الاقتصادية والتجارية وطموحاتها الجيوسياسية في المنطقة على المدى الطويل.
- 6- تراجع القوة العربية وانهمك الأنظمة العربية الرسمية بالتحديات الداخلية جعل دور النظام الإقليمي العربي ذا تأثير هامشي في النظام الإقليمي الشرق أوسطي، ومحدود الأثر لصالح الدول الإقليمية المهيمنة على النظام وهي، إيران، وتركيا، وإسرائيل.

## **The Positions of International and Regional Powers Towards Arab Spring Revolts and their Impacts on the Middle Eastern Regional System (2010-2015)**

**Omar Y. Khudierat**, *Department of Political Science, Irbid University College  
Al Balqa' Applied University, Irbid, Jordan.*

### **Abstract**

This study aims to investigate the positions of traditional international powers represented in the USA, European Union, Russia and China, and the positions of regional powers represented in Iran, Turkey and Israel towards the Arab Spring Revolts which started late in 2010, taking into account that the region is still living the consequences of these revolts without a clear outcome of them.

The study was based on the analytical descriptive and the comparative approaches for collecting data about political facts and realities. Then the data were analyzed and interpreted in order to reach conclusions that could help understand the positions of international and regional powers towards Arab revolts.

The study has concluded that the changes which the Arab Spring countries have witnessed will not be limited to the process of demographic change for each country, but the whole region in the Middle East is still the main concern of traditional international powers and the regional ones so they both participate in arranging this new regional system which is still developing.

The study has also concluded that the stance of traditional international and regional powers toward the Arab Spring Revolts depends on the interests of these countries rather than the interests of the peoples of the countries of the Arab Spring Revolts. Moreover, the role of the Arab system is limited – concerning the influence and dominance – to the advantage of other regional countries represented in Iran, Turkey and Israel as a result of instability, conflicts, and regression the countries of the Arab Spring Revolts are experiencing.

## الهوامش والمراجع

- (1) دحمان، غازي، مسارات التحولات الشرق أوسطية، مجلة شؤون عربية، عدد 157، ربيع 2014، ص90.
- (2) جلال، محمد، ثورات الربيع العربي وأثرها على مستقبل العلاقات العربية مع القوى الكبرى (الصين نموذجاً)، مجلة المنتدى، عدد 252-253، نيسان / إبريل، 2011، ص79.
- (3) يس، السيد، التقرير الإستراتيجي العربي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1986.
- (4) بلقزيز، عبد الاله، تحديات إقامة النظام الشرق أوسطي، مجلة المستقبل العربي، عدد 103، 1996، ص180.
- (5) سلامة، غسان، السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945، دراسة في العلاقات الدولية، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1980 ص166.
- (6) مطر، جميل، هلال، علي الدين، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص119.
- (7) الغزالي، أسامة، حرب وآخرون، الشرق أوسطية: هل هي الخيار الوحيد، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1995.
- (8) شيمون بيبرس، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1994.
- (9) إدريس، محمد السعيد، النظام الإقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2000، ص32.
- (10) المرجع نفسه، ص35.
- (11) مرسى، مصطفى، المواقف الأمريكية تجاه الثورات العربية وتأثيرها على التفاعلات الإقليمية، مجلة شؤون عربية، عدد 157، ربيع 2014، ص22.
- (12) مرعي، نجلاء، السياسة الخارجية الأمريكية والثورات العربية، مجلة البيان، ص315.
- (13) الغندور، عيبر، ثورات الربيع العربي: السمات والآثار المترتبة على النظام الشرق أوسطي، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد 67، ربيع، 2014، ص20.
- (14) World Development Indication, world bank, 2010, www.databank.worldbank.org.

- (15) مي عبد المنصف، الموقف الأمريكي من ثورة 25 يناير، الحوار المتمدن، العدد: 4046 - 2013 / 29 / 3
- (16) S.618: Egyptian- American Enterprise Fund Act, www.govtract.us/congress/billtext.xpd.
- (17) كيري: الجيش المصري كان "يستعيد الديمقراطية" عندما عزل مرسي، 1 من أغسطس/آب 2013. <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B2CTO20130801>
- (18) سلامة، معتز، التحولات الإستراتيجية في النظام الإقليمي العربي، على الموقع الإلكتروني [www.alaraiya.com](http://www.alaraiya.com), 9/3/2015.
- (19) [www.un.org/en](http://www.un.org/en).
- (20) إبراهيم فريحات، التدخل الروسي في سوريا، هل يقلق أمريكا، الجزيرة نت، <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions>
- (21) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تطورات الموقف الأمريكي من الثورة السورية، 27 فبراير 2013 على شبكة الإنترنت، <http://www.dohainstitute.org/release>
- (22) جبريل، محمد، أمريكا راغبة في إفشال الثورات العربية، صحيفة الجارديان البريطانية، 2011/5/26م.
- (23) الدجني، حسام، أمريكا والثورات العربية، <http://www.alarabonline.org/index.asp?>
- (24) دياب، أحمد، الاتحاد الأوروبي وتطورات الربيع العربي، مجلة شؤون عربية، عدد 157، ربيع 2014، ص 57.
- (25) نبيل شبيب، الثورات العربية والمواقف الأوروبية قراءة تحليلية، أنظر الموقع الإلكتروني: <http://midadulqalam.info/midad/modules.php?name=News&file=article&sid=2037#a3>
- (26) أنظر الموقع الإلكتروني <http://www.moheet.com/24/01/2012/com.moheet.www/>
- (27) خليل سامي أيوب، موقف الاتحاد الأوروبي من ثورات الربيع العربي، الحوار المتمدن، أنظر الموقع الإلكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=28574>.
- (28) المرجع نفسه.
- (29) دياب، أحمد، مرجع سابق، ص 60.
- (30) الأحمدى، عطوان، غربيون في الجماعات الجهادية في سوريا، مجلة الشرق الأوسط، العدد 12840، 2014.

- (31) سعد، رؤوف، السياسة الروسية تجاه المستجدات على الساحة العربية، مجلة الشؤون العربية، العدد 157، 2014، ص35.
- (32) وكالة نوفوستي، 2022.
- (33) Fiona Hill, "How Russia and China See the Egyptian Revolution", *Foreign Policy*, February 15, 2011, P. 24.
- (34) عبد الحي، وليد، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، موقع مركز الجزيرة للدراسات، على شبكة الإنترنت، الثلاثاء، 03 أبريل، 2012، <http://studies.aljazeera.net/files>.
- (35) Stephen Blank and Saivetz Carol R. "Playing to Lose? Russia and the Middle East: A Cold War Paradigm". *Europe – Asia Studies*, Vol. 64, Issue 3, 2012, PP. 543-544.
- (36) عمار ديوب، التنسيق الروسي الأمريكي: الخريطة الإقليمية تتغير، العربي الجديد، 3-13-2016
- (37) مأرب برس، التدخل في اليمن مستنقع ينتظر تحالف طهران وموسكو. استبعاد ومقاومة والهدف إرباك المملكة، الإثنين 22 فبراير - شباط 2016 على شبكة الإنترنت، <http://marebpress.net>
- (38) رؤوف، سعد، مرجع سابق، ص42.
- (39) شوي تشينغ قوه، قراءة من بكين للموقف الصيني من الربيع العربي، منتدى التعاون الصيني العربي، الاثنين، 09 يناير 2012، على شبكة الإنترنت: <http://www.casf.org/ara/yjzs/t920773.htm>
- (40) John Gee, "China's Challenges in the Middle East". Washington Report on *Middle East Affairs*. Vol. 30, Issue 8 Nov. 2011, PP. 30-31.
- (41) سنية الحسيني، هل تعكس سياسة الصين تجاه الأزمة السورية تحولات إستراتيجية جديدة في المنطقة؟ تاريخ النشر: 19/11/2015، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا، على شبكة الإنترنت [http://www.wafa.ps/ar\\_page.aspx?](http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?)
- (42) جلال نعمان، محمد، مرجع سابق، ص85.
- (43) نادية حلمي، "التكيف: التوجهات الصينية تجاه الشرق الأوسط بعد الثورات"، مجلة السياسة الدولية. على العنوان الإلكتروني: <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2701.aspx>
- (44) الجزيرة نت، غموض الموقف الصيني من ليبيا، على شبكة الإنترنت: <http://www.aljazeera.net/news/presstour/2011/4/11>

- (45) وليد عبد الحي، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، موقع مركز الجزيرة للدراسات، على شبكة الإنترنت، الثلاثاء، 03 أبريل، 2012، ص 7، <http://studies.aljazeera.net/files>.
- (46) Daniel Brumberg and Steven Heydemann, Global Authoritarians and the Arab Spring: New Challenges for US Diplomacy. *The Chnging Security Architecture in the Middle East Series 1* (Washington, D.C: Wilson Center, 2013), PP, 1-2.
- (47) رايموند لي، الصين والحرب في اليمن: عدم الانحياز والحل السلمي، الجزيرة نت، الأحد، 03 مايو، 2015.
- (48) Adam Taylor, "What Yemen's Crisis Reveals about China's Growing Global Power", The Washington Post, 2015-03-31. <http://www.washingtonpost.com/blogs/>
- (49) باكير، علي، صدى الثورة المصرية يصل طهران والنظام الإيراني يحاول أسلمتها، ميديل إيست أون لاين، 2011/12/8.
- (50) ما هو موقف إيران من الإخوان المسلمين في مصر؟ موقع عصر إيران، 22 آذار 1391، 12 ديسمبر/كانون الأول 2012.
- (51) العدوان، طابيل، الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط (2002، 2013)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2014، ص164.
- (52) باكير، علي، إيران: المحافظون - الحركة الخضراء والثورات العربية، مركز المسار، الكتاب 53، 2011، ص70.
- (53) حسن، أحمديان، الموقف الإيراني من تطورات اليمن: وجهة نظر إيرانية، الجزيرة نت، الخميس، 25 يونيو، 2015.
- (54) راشد، سامح، تطورات السياسة الإيرانية على إيقاع الربيع العربي، مجلة شؤون عربية، العدد 157، ربيع 2014، ص63.
- (55) محمد عبد القادر، تركيا وثورات الربيع العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، <http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=86>
- (56) أويصال، أحمد، صمود تركيا والربيع العربي، مجلة البيان، التقرير الإستراتيجي التاسع، ص306.
- (57) الغندور، عبير، مرجع سابق، ص35.

- (58) عبد الفتاح، بشير، السياسة التركية في محيط إقليمي متغير، مجلة شؤون عربية، العدد 157، 2014، ص86-87.
- (59) ضياء أونيس، تركيا والربيع العربي: معضلة الأخلاق والمصالح في السياسة الخارجية التركية، مجلة رؤية تركية، ترجمة هاجر أبو زيد، المجلد 1، العدد 2012/3.
- (60) ضياء أونيس، تركيا والربيع العربي: معضلة الأخلاق والمصالح في السياسة الخارجية التركية، مجلة رؤية تركية، ترجمة هاجر أبو زيد، المجلد 1، العدد 2012/3.
- (61) الفقي، مصطفى، إسرائيل والثورات العربية، الحياة اللندنية، 2011/7/5.
- (62) أبو عامر، عدنان، إسرائيل والتغيير في المنطقة العربية، مجلة البيان، التقرير الإستراتيجي التاسع، 2013.
- (63) نادية عبدالله، المواقف العربية والدولية من الثورة السورية - هل هو صراع مصالح؟ الحوار المتمدن، العدد: 3651 - 2012 / 2 / 27.
- (64) أثال العاص، قراءة في تطور المواقف الدولية تجاه الثورة السورية، مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 29/07/2012 على شبكة الإنترنت:  
<http://www.umayya.org/featured/1620>
- (65) Richard Hass "The Age of Non Policy: What will follow US Dominance". *Foreign Affairs*, May/June 2008 and Stephen Walt, 'The End of the American Era'. *The National Interest*, Nov/Dec. 2011, PP.30-32.
- (66) الأزمة السورية تقف بوجه العلاقات الإيرانية-المصرية، موقع إيران دبلوماسي، 113 شهريور 1391، 3 سبتمبر/أيلول 2012.
- (67) Gregoire Patte, *The Arab Springs, Global and Local Consequences*. Geneva Center for Training and Analysis of Terrorism, Feb. 4, 2012, PP. 1-5.
- (68) فلانجان، ستيفن، أولويات خاطئة، التقييمات التركية للقوة الأمريكية: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، ترجمة مركز الزيتونة، بيروت، العدد 69، 2011، ص10.
- (69) هياجنة، عدنان، التنافس على الهيمنة الإقليمية في الشرق الأوسط، في ظل الربيع العربي، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد 67، ص62.
- (70) كيالي، ماجد، قضية فلسطين في خضم الربيع العربي: التأثيرات والتداعيات، مجلة شؤون عربية، عدد 157، 2014، ص130.



- (71) Ömer Taşpınar, “*The Turkish Model And Its Applicability*”, In: “Turkey And The Arab Spring Implications For Turkish Foreign Policy From A Transatlantic Perspective”, Mediterranean Paper Series, The German Marshall Fund Of The United States, October 2011
- (72) Nick Witney and Anthony Dworkin, *A Power Audit of EU – North Africa Relations (London): European Council on Foreign Relations*, 2012, P. 23.
- (73) Mordechai Chazizq, "The Arab Spring: Implications for Chinese Policy". *MERIA*, Vol. 17, No. 2, Summer 2013, PP. 74-75, PP. 78-79.
- (74) المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ما الذي يحدّد الموقفين الروسي والصينيّ من الأزمة في سورية؟ على شبكة الإنترنت <http://www.dohainstitute.org>
- (75) نورمان الشيخ، صراعات ممتدة: الموقف الروسي من عاصفة الحزم، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2015/04/02 على شبكة الإنترنت: <http://www.rcssmideast.org/Article>